الأمم المتحدة S/PV.5958

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٩٥٨**

الثلاثاء، ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، الساعة ١١/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غرولس	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دلغوف
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بنما	السيد أرياس
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد لي كيشين
	فرنسا	السيد رينييه
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد سكراتجيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بايلي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2008/501)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-46509 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2008/501)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا والبرازيل والبرتغال وتيمور – ليشتي والفلبين وماليزيا ونيوزيلندا واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في هذا البند، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد دا كوستا (تيمور – ليشتي) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور – ليشتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد كهاري إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/501، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور – ليشتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد كهاري (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه تحية خاصة إلى سيرجيو فييرا دي ميلو. لقد كانت جهوده في إطار الشراكة مع شعب تيمور – ليشتي مثالا يُحتذى به من جميع الذين خدموا لاحقا في تيمور – ليشتي. في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، في الخطاب الرئيسي الأخير للسيد فييرا دي ميلو في تيمور – ليشتي، وفي إشارة منه إلى الاستفتاء الشعبي لعام ١٩٩٩، قال إن تيمور – ليشتي

”دفعت ثمنا باهظا لتلك البادرة الشجاعة، ولكن شعبها استجاب بمرونة وحماس. لقد كان شعبها مثالا رائعا لعالم هو في أكثر الأحيان مثقل بالشكوك المتولدة عن تجاوزات الحروب والمعاناة والعنف“.

وإني اليوم أكرر هذه العبارات لأنها تصلح اليوم كما كانت تصلح قبل ستة أعوام.

إنه لمن دواعي سروري أن أعرض عليكم التقرير الرابع للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في

تيمور – ليشتي، والذي يغطي الفترة من ٨ كانون الثاني/يناير إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ (S/2008/501).

وأود أن أنوه بحضور وزير خارجية تيمور – ليشتي، معالي السيد زاكارياس ألبانو دا كوستا، وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ رسميا السلطات التيمورية على نجاح جهودها للحفاظ على الاستقرار والأمن، وللحفاظ في الحقيقة على الأوضاع الطبيعية في أداء مؤسسات الدولة، وذلك بعد صدمة الاعتداءات التي وقعت على الرئيس خوسيه راموس – أورتا ورئيس الوزراء كاي رالا زانانا غوسماو في ١١ شباط/فبراير. ولقد بررت تلك الجهود تزايد ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة التي تعمل على ضمان الوحدة الوطنية.

وتواصل الحكومة تحقيق قفزات كبيرة في التصدي لبعض التحديات ذات الأولوية والتي انبثقت عن أزمة عام ٢٠٠٦. ففي ١٤ تموز/يوليه بدأ مقدمو الالتماسات يتلقون مستحقاتهم ويعودون إلى ديارهم. وحتى ١ آب/أغسطس، كان جميع مقدمي الالتماسات قد غادروا مخيم إيتاراك لاران في ديلي ولم يتم الإبلاغ عن أية حوادث كبيرة حتى الآن تتعلق بعودتهم. ولم يشأ أي من مقدمي الالتماسات أن يطلب إعادة تجنيده في الجيش الوطني، أو القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي.

ويتواصل أيضا إحراز تقدم في انتقال المشردين داخليا إلى خارج المخيمات. فحتى اليوم تلقت ٤٠٠ ٥ أسرة مقيمة في المخيمات حزمات الإنعاش التي تُقدم في إطار استراتيجية الحكومة الوطنية للإنعاش، وتم إغلاق ٢٠ مخيما. ورغم أن هذا أمر مشجع إلا أن التنفيذ الفعلي لجميع عناصر الاستراتيجية الوطنية للإنعاش هو ضرورة عاجلة وليست آجلة إذا أردنا عدم تقويض الانتقال الفعلي للمشردين داخليا على المدى البعيد.

وتم إحراز بعض التقدم في إجراء الاستعراض الشامل بقيادة تيمورية لقطاع الأمن. وحددت سلطات تيمور – ليشتي مبدئيا الحاجة إلى معالجة الثغرات الإدارية والقيادية في الخدمة المدنية والشرطة والجيش باعتبارها أولويات رئيسية. وإني أتفق أيضا مع ملاحظة هذه السلطات بأنه ينبغي السماح لأصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك المعارضة، بالمضي قدما على وتيرتهم المعقولة والخاصة بهم بدلا من التضحية بالملكية الوطنية الحقيقية على مذبح عملية متعجلة.

وفي ردة فعل على ١١ شباط/فبراير، اختارت الحكومة نموذجا أمنيا مختلطا بين الشرطة والجيش تولت فيه قيادة مشتركة وبشكل مؤقت المسؤوليات الأمنية الداخلية، لا سيما في مناطق محددة من البلاد كان الهاربون متواجدين فيها. ولقد نجح ذلك في الإسهام في التوصل إلى استسلامهم، ولكن هناك بعض الشواغل بشأن انتهاكات ارتُكبت على أيدي تلك القوات، ولا سيما قوات الجيش. وكانت الحكومة متجاوبة عندما أثيرت تلك الشواغل، ولكن ليس من الواضح مدى فعالية إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الشواغل الحكومية وتأكيدها لدى بقية الصفوف القيادية. علاوة على ذلك فإن المساعدة الثنائية المقدمة من الشركاء هي أمر أساسي إذا أردنا تحقيق إضفاء الطابع الاحترافي على القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي؛ وتحديد دور ذي مغزى للجيش في وقت السلم لا يتعدى على المسؤولية الأساسية للإدارة المدنية أو الشرطة؛ وتعزيز المساءلة الداخلية، والرقابة المدنية القوية.

وقد أعربت الحكومة عن رغبتها في استكمال استئناف تحمل قوة الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي للمسؤوليات عن مهام الشرطة في مطلع العام المقبل. ويجب أن تصاحب هذه الرغبة جهود ملازمة لضمان توافر اللوجستيات، وأن يتم بذل ما يلزم من جهود لتسهيل عمل

فريق التقييم وأن يكون هناك التزام بمعايير استئناف تحمل هذه المسؤوليات. ولذلك قررت، بالتشاور مع رئيس الوزراء، تأخير بدء عملية استئناف تحمل هذه المسؤولية لبضعة أشهر أخرى من أجل إتاحة المجال الكافي للحكومة لتلبية الاحتياجات اللوجستية الملحة. وأعتقد اعتقادا راسخا بأن وجود إطار مرن لهذه العملية، مصحوبا بتنفيذ غير مرن نسبيا للمعايير التي يتفق عليها الجميع، سيكفل نجاحا طويل الأجل.

إن ثقة الجماهير بقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي أساسية جدا في نجاحها في الأجل الطويل. فبينما تضطلع بمسؤوليات زائدة، يتعين القيام بمتابعة حثيثة لقضايا الفساد الجديدة وإساءة استخدام السلطة من جانب قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. وشعرت بالأسف إزاء التي أفادت بأن عدة مسؤولين كبارا في قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي متورطون في اختلاس أموال كانت مخصصة لأنشطة القيادة المشتركة. وفي هذا الصدد، أرحب بقرار رئيس الوزراء المؤرخ ١٨ آب/أغسطس القاضي بوقف ثمانية ضباط من قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي من الخدمة مؤقتا والسماح للتحقيقات الجنائية التي يجريها المدعي العام أن تأخذ مجراها حيثما يعتبر ذلك ملائما.

إن وضع استراتيجيات طويلة الأجل لكفالة عدم قيام ثقافة الإفلات من العقاب يعتمد على وجود سلطة قضائية فعالة، تكون هي بدورها جزءا من منظومة أكبر لحكم القانون تكفل الاستقرار. وإذا بقيت أجزاء تلك المنظومة الأكبر، بما في ذلك السلطة القضائية، ضعيفة، فإن التحدي الذي نواجهه سيكون كبيرا. إن إقامة حكم القانون جهد واسع النطاق؛ وأثبت نموذج البعثة المتكاملة أنه النهج الناجح لهذه العملية المعقدة، وتواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي بذل جهودها الرامية إلى دعم مؤسسات الدولة. ويسعدني أن أبلغكم أن الدورة التدريبية الثالثة، التي ضمت ١٨ مسؤولاً إضافيا في سلك القضاء – قضاة ومدعين عامين ومحامين عامين، بدأت في ٢٩ تموز/يوليه.

وما فتئ فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي يواصل الاضطلاع بالمهمة المناطة به وهي استكمال جميع التحقيقات التي لم تنجز بعد. ولغاية اليوم، تم الانتهاء من ٢٠ تحقيقا، والعمل جارٍ في ١١ تحقيقا آخر، ويجري استعراض شامل للقضايا البالغ عددها ١١٨ قضية تسمح لجنة تقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة بشمولها في اتفاق مجتمع تيمور – ليشتي للمصالحة.

إن الحماية الفعالة لحقوق الإنسان للنساء والأطفال هي ميزة هامة أخرى من ميزات المجتمع الديمقراطية. ففي هذا الشهر، وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ستبدأ الحكومة مشروعا تقوده وزارة العدل لنشر توصيات لجنة حقوق الطفل على الصعيد الوطني في أعقاب تقديم تيمور – ليشتي تقريرها الأول لتلك اللجنة. وانتهت ريدي فيتو، وهي شبكة من المنظمات الحكومية الدولية المعنية بالمرأة، من مشاوراتها على مستوى المقاطعات استعدادا للمؤتمر النسائي الوطني الثالث في تيمور – ليشتي، الذي سيعقد من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر.

إن توقيع رئيس الوراء غوسماو على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ في ٨ آب/أغسطس وبحضور عدد كبير من الوزراء لهو دليل على الشراكة بين الأمم المتحدة و تيمور – ليشتي وعلى التكامل الفعال والحقيقي للبعثة المتكاملة التي أقودها. ولا بد لي أن أثني، بوجه خاص، على الجهود التي يبذلها الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي، في تعزيز الاستجابات الفعالة لأزمات الغذاء، وأن أشيد بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة لتنظيمها زيارة سفيرتها للنوايا الحسنة،

جاكي شان، التي أسهمت في بعث رسالة الاحترام المتبادل والوحدة والسلام إلى مجموعات الفنون القتالية في البلد.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني العميق الذي أدين به لنائب الممثل الخاص، فين ريسكي - نيلسون، وجميع النساء والرجال العاملين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وفي فريق الأمم المتحدة القطري على ما أبدوه من تفان والتزام يتجاوزان نداء الواجب الكبير المترتب على حفظة السلام. كما أنني تأثرت عميق الأثر بالطريقة اللطيفة جدا التي ما انفك شعب تيمور - ليشتي وقادتها يتعاملون بها معي ومع جميع موظفيّ العاملين في تيمور - ليشتي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد كهاري على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية في تيمور - ليشتي، معالي السيد زاكارياس ألبانو دا كوستا.

السيد دا كوستا (تيمور - ليشتي) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيادة السفير غرولس، على توليكم رئاسة المجلس وأن أعرب عن امتناني لكم على عقد هذه الجلسة. إنه لشرف عظيم أن أخاطب، مرة أخرى هذا الجمع الكريم.

وكما قد ذكر الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي السيد أتول كهاري، أن اليوم يوم هام بالنسبة لتيمور - ليشتي والأمم المتحدة، وبالطبع، لمجلس الأمن. ففي هذا اليوم، نتذكر المدير السابق للإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية والممثل الخاص للأمين العام، والصديق الكبير لتيمور - ليشتي سيرجيو فييرا دي ميلو ونشيد بحياته وإسهاماته، وكذلك موظفي الأمم المتحدة الذي قتلوا في بغداد في مثل هذا اليوم قبل خمس سنوات خلت.

ومنذ بياني الأخير أمام هذا المجلس، برز عدد من العقبات والمصاعب - بعضها خطير وأخرى مختلفة في طبيعتها وحجمها - في تيمور - ليشتي، لكنني أخاطب المجلس اليوم وأنا أعرف أنني أحظى بالدعم الأكيد من الشعب التيموري عندما أقول إننا ملتزمون بكل صدق بالاستمرار في تنمية بلدنا الفتي بوصفه دولة ديمقراطية مسالمة وناجحة.

لقد تلقى جميع أعضاء المجلس تقرير الأمين العام (S/2008/501). وأود الآن أن أناقش الطريقة التي تنوي الحكومة اتباعها في التصدي للتحديات التي حددها التقرير.

شكلت محاولة اغتيال رئيسنا، فخامة السيد جوزيه راموس - هورتا ورئيس الوزراء زانانا غوسماو تحديا خطيرا لمؤسسة الدولة. ومع ذلك، استجابت الدولة على نحو إيجابي بتعيينها رئيسا مؤقتا ليصرف الأمور حتى يتمكن الرئيس راموس - هورتا من استئناف كامل مسؤوليات المنصب وحدث ذلك في ١١ نيسان/أبريل. وفي أعقاب الهجوم، قامت الحكومة ومؤسسات الدولة باتخاذ تدبيرين للمحافظة على الاستقرار والأمن العام وللسماح للتحقيقات أن تأخذ مجراها. وكانت إحدى الآليات إنشاء القيادة المشتركة برئاسة قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي والقوات المسلحة التيمورية للاضطلاع بالعمليات الأمنية خلال حالة الطوارئ. وكانت حالة الطوارئ آلية مرنة ومتجاوبة سمحت بتخفيف القيود مثل ساعات حظر التجوال، في الفترة من ١١ شباط/فبراير إلى ٢٢ أيار/مايو. وكما يشير الأمين العام في تقريره ”مما يبعث على التشجيع، أنه عكس أحداث عام ٢٠٠٦، لم يؤد الوضع بسرعة إلى إحداث أزمة تزعزع استقرار المجتمع بأكمله“ (الفقرة ٤ S/5008/501).

وأسفرت الجهود التي بذلتها القيادة المشتركة، بالإضافة إلى مبادرات الوساطة السياسية، عن استسلام مهاجمي الرئيس وأعوانهم في نهاية المطاف. ومن الهام ملاحظة

أمرين. أولاً، جرت هذه العملية دون عنف ملحوظ. وثانياً، بيّنت مستوى ملحوظا من التعاون المؤسسي بين السلطات السياسية وقوة الدفاع ودوائر الشرطة، مما دلّ على التقدم المحرز في إعادة بناء المؤسستين الأخيرتين والعلاقة بينهما.

والحكومة تعلم عن ٤٤ قضية وردت فيها ادعاءات بوقوع انتهاكات في مناطق عمليات القيادة المشتركة وقام أمين حقوق الإنسان والعدالة بفتح تحقيقات فيها، وهي ملتزمة بتحديد المسؤولية واتخاذ إجراءات تصحيحية وتأديبية للحيلولة دون تكرار هذه الأعمال في المستقبل. وكما يشير الأمين العام في تقريره أيضا، إن الحكومة ملتزمة بمعالجة أوجه القصور هذه.

وسيقوم وزيرا الدفاع والأمن بتحديد الإجراءات التأديبية بحق من يدانون بالانتهاكات. ونظر معظم السكان التيموريون إلى القيادة المشتركة نظرة إيجابية، مع أنها وجهت إليها انتقادات. لقد تم إنشاؤها في ظل ظروف استثنائية وأسفرت عن نجاح بشكل عام و لم تعد قائمة الآن.

اسمحوا لي الآن أن أسترعي انتباه المجلس إلى الحالة الإنسانية لدينا. فعملية الانتعاش ستكون بالضرورة معقدة ودقيقة. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، قدمت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للانتعاش بعنوان ”بناء المستقبل معا“. وتوفر الاستراتيجية إطارا يمكن من خلاله للحكومة والمجتمعات والمجتمع المدني والمجتمع الدولي أن تنسق جهودها لمعالجة الآثار العديدة والمتنوعة لأزمة ٢٠٠٦ على المجتمع التيموري.

والاستراتيجية هي نهج حكومي شامل بقيادة نائب رئيس الوزراء، وتعمل من خلال عملية للتعاون بين الوزارات، أي وزارات التضامن الاجتماعي، والبنى التحتية، والعدل، والاقتصاد والتنمية، والدفاع والأمن.

وفي إطار استراتيجية الانتعاش الوطني، أعربت ما يزيد على ١٤ ٤٥٠ عائلة من عائلات المشردين داخليا عن رغبتها في العودة أو إعادة التوطين. ويسعني أن أبلغ المجلس أنه بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور ليشتي، ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، عملت الحكومة على تيسير عودة أعداد كبيرة من المشردين داخليا في الأشهر القليلة الماضية. فالمخيمات ومراكز التجميع التي بقيت قائمة على مدى عامين أصبحت خالية الآن. ولقد تم إغلاق ٢٠ مخيما للمشردين داخليا وتلقت ما يزيد على ٦٥٠ ٣ أسرة من أسر المشردين داخليا مساعدات الإنعاش. وهذا بيّن من خلال استعادة الثقة العامة بتحسين الحالة الأمنية وبوجود بيئة سياسية أكثر استقرارا.

إن تنفيذ استراتيجية الإنعاش الوطني يواجه عددا من التحديات. فالحكومة تدرك أنه من الحيوي تنفيذ ما تبقى من قوانين الأراضي والملكية، وأنه ينبغي إيلاء الأولوية لتحديد مراكز تجميع انتقالية ومساكن للناس غير القادرين على العودة إلى ديارهم. وتدرك الحكومة أيضا الحاجة إلى معالجة مسائل الأمن الغذائي للعائدين وللمجتمع التيموري ككل. ومن الضروري كذلك تسوية المشاكل بين العائدين والمجتمعات المحلية التي تحتضنهم. ويتعين معالجة المشاكل القائمة على نطاق واسع، من قبيل تأهيل البنى التحتية. وتلتزم الحكومة بالعمل مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بغية كفالة أن تكون العودة مستديمة، وأن تشمل فائدة الإنعاش جميع الشعب التيموري.

واختتمت الحكومة أيضا عملية للحوار مع أصحاب الالتماسات. فقد وجهت إليهم دعوة للتجمع بغية إجراء حوار في إيشاراك لاران أوائل شباط/فبراير. وبحلول نهاية أيار/مايو، قبل ٧٠٩ من الملتمسين الدعوة لإجراء حوار. وجميع الملتمسين قبلوا الآن التعويض المالي الذي قدمته الحكومة بهدف العودة إلى الحياة المدنية، وباتت إيشاراك لاران خالية الآن تماما.

وحكومة تيمور – ليشتي ملتزمة بفكرة أن إعادة بناء الشرطة الوطنية عمل طويل الأمد يقتضي ملكية وطنية

ومساعدة دولية متواصلة في المستقبل المنظور. وحسبما ذكر تقرير الأمين العام ”أحرز تقدم كبير في برنامج التسجيل والفرز ومنح الشهادات لقوة الشرطة الوطنية“. (S/2008/501، الفقرة ٢٠).

وما فتئنا نقدر الجهود التي تبذلها شرطة الأمم المتحدة ليس في المساعدة على كفالة الأمن العام فحسب، وإنما أيضا في دعم الجهود الرامية إلى إنشاء الشرطة الوطنية. وحسبما ذكر رئيس الوزراء في تقريره عن الحالة في ٢٩ أيار/مايو، وتمشيا مع تقرير الأمين العام، نرى أن استئناف قوة الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي لتحمل مسؤولياتها ينبغي أن يتم خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩. ونشعر كذلك بالسرور حيال أن الأمين العام لا يقترح خفض عدد شرطة الأمم المتحدة خلال الولاية الحالية، حيث أن استمرار وجودها بالمستويات القائمة ضروري لسلاسة تنفيذ استئناف تحمل المسؤوليات وصون الاستقرار.

ونأمل أن تُفصل أي مناقشة لتخفيض شرطة الأمم المتحدة عن استئناف قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي الاضطلاع بمسؤولياتها وأن يحتفظ بوجود قوي لشرطة الأمم المتحدة خلال الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وفيما بعدها. وتدرك حكومة تيمور – ليشتي أن إعادة تشكيل قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي بصورة كاملة ستقتضي مشاركتنا الوثيقة، وسنبذل كل جهد لضمان استيفاء الشروط المطلوبة للتمكين من التنفيذ المشترك للعملية الانتقالية، التي نعدها معا إلى جانب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وشرطة البعثة. وذلك يشمل ضمان توفر السوقيات اللازمة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستيفاء أهداف إصدار الشهادات وإمكانية التحقق من الاستعداد المؤسسي الحسن لضمان أن تتولى قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي القيام بأنشطة الشرطة العادية. ونريد من قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي التمسك بأعلى مستوى ممكن من المهنية، ولذلك نعتبر عملية إصدار الشهادات خطوة هامة تجاه تحديد أفراد قوة الشرطة الوطنية الذين لديهم سوابق خطيرة تتعلق بالانضباط أو الإجرام تستثنيهم من خدمة الشرطة.

وكجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز الحكم الديمقراطي، جعلت الحكومة سنة ٢٠٠٨ سنة للإصلاح الإداري. وعُقد برعاية رئيس الوزراء مؤتمر بشأن سنة الإصلاح الإداري في أيار/مايو ٢٠٠٨. وتعتبر الحكومة ذلك المؤتمر خطوة هامة إلى الأمام في تحقيق الشفافية والمساءلة ومصداقية عمليات الحكم الديمقراطي في تيمور – ليشتي. وشمل المؤتمر، ضمن مجالات أخرى، استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد ومفوضية لمكافحة الفساد. وأنشأ رئيس الوزراء أيضا فريقا عاملا تابعا للمفتش العام لتقديم المشورة بشأن الإصلاح الضروري المطلوب لتوسيع صلاحية مكتب المفتش العام ليتولى دور المراجع العام للدولة.

وتعمل الحكومة أيضا على ترسيخ إدارة مدنية مستقلة وقوية. وفي وقت سابق من هذه السنة وافق مجلس الوزراء على تدابير أولية لإنشاء مفوضية للخدمة المدنية، ستكون سلطة قانونية مستقلة. وستهدف إلى ضمان وجود خدمة ميدانية غير سياسية قائمة على أساس الجدارة ولديها أعلى معايير المهنية وقادرة على تقديم خدمات جيدة إلى حكومة وشعب تيمور – ليشتي.

وفي نفس المجال، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى تطور إيجابي للغاية في تيمور – ليشتي – مباشرة برلماننا الوطني لأعماله. فقد تطور البرلمان الوطني إلى محفل موثوق وحيوي للمناقشة والحوار. والمناقشة هناك صعبة في أغلب الأحيان، مثلما هو الحال في برلمانات العالم، ولكنها أيضا عاقلة ومثمرة. وهي تجربة جديدة بالنسبة لنا نحن التيموريين

أن يناقش نوابنا السياسات العامة بهذه العلنية وأن ينظروا في هذه الطائفة الواسعة من الآراء.

خلال الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام، ظهرت تحديات جديدة تتطلب ردا استباقيا وقويا من جانب الحكومة. إن رئيس الوزراء، عندما قدم القانون الخاص بتقويم الميزانية إلى البرلمان الوطني في ١٨ تموز/يوليه، وصف تلك التحديات، سيصبح الكثير منها مألوفا لدى المجلس حيث تتصل بالظروف الدولية ولا تتعلق بتيمور – ليشتي على وجه التحديد. وتشمل التحديات الزيادة الضخمة على مستوى العالم في أسعار السلع الأساسية، مثل الأرز، والتي سماها رئيس الوزراء ''التسونامي الصامت''. إن تيمور – ليشتي بلد يعتمد على استيراد المواد الغذائية الأساسية، وكلما تغير الوضع يجب أن يتغير كذلك رد الحكومة. وتتوخى الميزانية المصححة التدابير الضرورية لضمان توفير الاحتياجات الأساسية للحياة لشعبنا. ويمكن لجميع المكاسب التي تحققت في السنوات الماضية، بما فيها المكاسب التي تحققت في مجالات قدمت لها المساعدات الدولية، أن نخسرها بسبب عدم الاستقرار إذا لم تكن الحكومة سباقة إلى الاستجابة للظروف الجديدة.

ويشكل صندوق تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الذي أنشئ برأس مال قدره ٢٤٠ مليون دولار، أداة مهمة تستخدمها الحكومة لمعالجة آثار ارتفاع تكلفة الغذاء وغيره من السلع الأساسية، مثل الوقود ومواد البناء، في جميع أنحاء العالم. وستكون الصفقات التي نقدمها للمشردين داخليا العائدين وأصحاب المعاشات وغيرهم من المجموعات الضعيفة عن طريق التحويلات النقدية، ذات فائدة هزيلة إذا وجد هؤلاء الأشخاص أنفسهم في سيناريو لم تعد فيه التكاليف التي سبق تقديرها ذات صلة في الأشهر المقبلة. وتسير تلبية مطالب سكاننا فيما يتعلق بالغذاء والمأوى جنبا إلى جنب مع الوفاء بالتزاماتنا الأمنية. وسيتم إدارة الصندوق بأسلوب مفتوح وشفاف، مع التزام جميع المشتريات بقوانين الشراء الحكومية وخضوع جميع المصاريف للمراجعة الخارجية للحسابات.

وللمرة الأولى، ستضمن الدولة التيمورية الحماية الاجتماعية لهؤلاء الذين أدمتهم الحروب وللمعالين للأشخاص الذين كرسوا حياتهم للكفاح من أجل التحرير الوطني. وتتمثل فئات المستحقين من أسر المحاربين المتوفين؛ والمحاربين القدماء الذين خدموا لمدة تزيد على ١٥ عاما في الجيش؛ والمعاقين بسبب الحرب غير القادرين على العمل؛ والمسنين فوق ٥٥ عاما من العمر الذين قضوا ما يزيد مجموعه على ثماني سنوات من الخدمة العاملة. وبلغ عدد المعاشات التي مُنحت ٥٣٨ ١٢، من بينها ٦٣١ معاشا للمحاربين الباقين على قيد الحياة و ٩٠٧ ١١ معاشات لأرامل وأسر المحاربين الذين قتلوا. وسيادة تيمور – ليشتي اليوم هي نتاج تضحيات قدمها الآلاف العديدة من مواطنينا الذين لن ننساهم أبدا.

ولقد دأبت تيمور – ليشتي على تقوية علاقاتها الثنائية بلا انقطاع. وقد قررت حكومتا تيمور – ليشتي وإندونيسيا أن تعكفا على مناقشة وإقرار ترتيبات لتنفيذ توصيات التقرير الأخير للجنة الحقيقة والصداقة. وكان بعض من التوصيات موضع جهود مشتركة، مثل التوصيات المتعلقة بمسألة ترسيم الحدود. وبروح من الاحترام المتبادل وتعزيزا للصداقة والمصالحة بين شعبي البلدين، التزمنا بالتنفيذ الأمين لتوصيات اللجنة، التي ستدمج في خطة عمل في إطار آليات التعاون الثنائي القائمة.

وتقرير اللجنة يمثل معْلما تاريخيا هاما على طريق البحث عن الحقيقة والعدالة فيما يتصل بأحداث عام ١٩٩٩. وإن توصيات التقرير تستهدف معالجة القضايا التي لم تحسم حول مسؤولية الدولة تجاه ضحايا العنف والمشار إليها في التقرير. ويقع على عاتقنا واجب في المقام الأول تجاه

الضحايا وتجاه الأجيال القادمة على السواء لكفالة ألا يواجه مجتمعنا أبدا صراعا عنيفا مماثلا.

ختاما، أود أن أشدد على العلاقة الفريدة بين تيمور – ليشتي والأمم المتحدة. لقد قطعنا خطوات كثيرة في السنوات التسع الماضية. وفي هذه المرحلة من تنمية بلدنا لا يسعنا أن نخسر تركيزنا. إن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (البعثة) ما فتئت تؤدي دورا حاسم الأهمية وإننا نتوق إلى رؤية الأمم المتحدة تبقى في تيمور – ليشتي. وإذا أخذنا في الحسبان أن من المقرر إجراء استعراض مضموني لولاية البعثة في أوائل عام ٢٠٠٩، فإنني أود أن أقترح على المجلس أن الأمم المتحدة، من أجل ترسيخ نجاح شراكتنا، ينبغي أن تبقي على وجود ملموس لقوات حفظ السلام في تيمور – ليشتي حتى الانتخابات الدورية التالية، أي حتى عام ٢٠١٢.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير خارجية تيمور – ليشتي على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد دافيد (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، تود الفلبين أن تبدأ بثلاثة أشياء. أولا، نود أن نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذا الاجتماع لمناقشة آخر تقرير للأمين العام عن تيمور – ليشتي (S/2008/501) ونهنئ، في الوقت ذاته، الرئاسة البلجيكية على توجيهها المقتدر لدفة أعمال المجلس أثناء شهر آب/أغسطس هذا. ثانيا، نود أن نعرب عن ترحيبنا بمعالي السيد زكرياس ألبانو دا كوستا، وزير خارجية تيمور – ليشتي، وأن نشكره على تشريفه لنا بحضوره وعلى البيان الهام الذي أدلى به هذا الصباح. ثالثا، نود أن نشكر أيضا السيد أتول خير، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية وعلى الإنجازات الكبيرة التي حققها.

بصرف النظر عن تقلبات الزمن، تظل الفلبين تتمتع بعلاقة ممتازة مع تيمور – ليشتي. لقد شاركت الفلبين في القوة الدولية في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩، وكذلك في كل عمليات الأمم المتحدة المتعاقبة في تيمور – ليشتي. إن الفلبين ستدعم في حدود قدرتها جهود تيمور – ليشتي لبناء الدولة بأي طريقة ممكنة. وإن تجربة الفلبين الذاتية والمشاكل الحالية في مجالات السلم والأمن تجبرها على التضامن مع مطامح تيمور – ليشتي.

الفلبين تنظر إلى التطورات الإيجابية في تيمور – ليشتي برضا كبير. وفي ذلك الصدد يستحق زعماء تيمور – ليشتي وشعبها الثناء على ما أبدوه من قدرة في الشهور الأخيرة على التغلب على أزمات ذات أبعاد خطيرة. إن ما أبدوه من جلد ومقاومة عقب أحداث شباط/فبراير من هذا العام قد تشكل نموذجا للآخرين في ظروف مماثلة. وكما جاء في تقرير الأمين العام، كان ١١ شباط/فبراير أول اختبار حقيقي لمؤسسات تيمور – ليشتي. وليس ثمة مجال للشك الآن في أن تيمور – ليشتي قد اجتازت الاختبار بقدرة واعتداد.

مع ذلك، ثمة كثير من العمل ينتظر الإنجاز في مجالات عدة. وحيث أن تيمور – ليشتي تعمل بشجاعة ومثابرة على مواصلة مسيرتها على الطريق الطويل الضيق الشاق نحو بناء الدولة، فإن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يتحتم عليهما أن يواصلا استثمار الوقت والجهد والموارد في مساعدة تيمور – ليشتي على كفالة أن تكون قادرة، في النهاية، على الوقوف على قدميها وحدها بفخر. والفلبين تقترح بكل احترام أن تنصب تلك الاستثمارات على المجالات الأساسية الثلاثة التالية على الأقل.

أولا، فيما يتعلق بالأمن، يجب أن لا يكون هناك أي تهاون في دعم الجهود الجارية لاستعادة قوة الشرطة الوطنية

لتيمور – ليشتي (قوة الشرطة) مكانتها وكفالة استئنافها في النهاية مسؤولياتها في الحفاظ على الأمن والنظام. وإن بعثة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي (البعثة) ينبغي أن تواصل دورها الأساسي في بناء قوة الشرطة، لكنها ينبغي أن تعتبر التملك الوطني عنصرا مركزيا في تلك العملية. يجب عليها أن تيسر الانتقال التدريجي وأن تواصل في الوقت ذاته تقديم الدعم في مجالات الرصد وإسداء المشورة عندما يطلب منها ذلك، وأن تقدم الدعم التشغيلي وأن تتولى، وقت الشدة، مسؤوليات إنفاذ القانون المؤقتة، عندما يكون ذلك مطلوبا وإذا طُلب منها القيام بذلك.

ثانيا، على جانب التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، تكرر الفلبين أن خلق فرص العمل، لا سيما للشباب، والتخفيف من حدة الفقر المنتشر على نطاق واسع، ينبغي أن يظلا أولويتين رئيسيتين. وقد لوحظ أنه لم يحدث تقدم كبير منذ الاستقلال، في عام ٢٠٠٢، في مجال التخفيف من الفقر أو في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. لكن الخطوات يجري اتخاذها لمواصلة التقدم على الطريق الصحيح، بما في ذلك، على سبيل المثال، إدراج تلبية احتياجات الشباب وتوليد العمالة في الأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨. وإن الفلبين ترحب على وجه التحديد بالتوقيع، في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨، على إطار عمل المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ (إطار العمل) بين تيمور – ليشتي والأمم المتحدة. وإننا نتوقع للبرنامج الخمسي لإطار العمل، بكلفة ٣١٤ مليون دولار، أن يعالج قلة التقدم في التخفيف من الفقر وفي إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وسيكون إطار العمل بمثابة مرشد للدعم الذي يقدمه فريق الأمم المتحدة القطري لتيمور – ليشتي. ومن المأمول أن يعمل جميع المعنيين مع حكومة تيمور – ليشتي عن كثب في سبيل دعم تنفيذ إطار العمل.

ثالثا وأخيرا، بالنسبة إلى الإصلاح القضائي، لا يوجد خلاف على الإطلاق على الرأي بأنه لا يمكن لأي بلد ديمقراطي أن يحقق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والنمو الاقتصادي والرخاء والعدالة والسلام إن لم تكن لديه هيئة قضائية مستقلة وفعالة وتعمل بكفاءة. إن الهيئة القضائية تشكل آخر حصن للديمقراطية والحارس الأمين لسيادة القانون وحامي حقوق الشعب. وهذا النوع من الهيئة القضائية يعزز ويقوي الحكم الصالح. وإنني شخصيا، بعد أن كرست أكثر من سبع سنوات من حياتي الوظيفية العامة لإصلاح الهيئة القضائية في الفلبين، أشعر بالاطمئنان لسماع أن الاهتمام يولى باستمرار لتقوية الهيئة القضائية في تيمور – ليشتي، ويشمل ذلك التنمية المتواصلة لقدرات أفراد الهيئة القضائية.

إن الفلبين تدعم وتشجع البعثة على الانخراط في الدورات التدريبية المصممة للعاملين في المحاكم الوطنية التي ينظمها مركز التدريب القانوني. وقد أُفيد بأن أشخاصا عديدين أدوا اليمين للعمل بصفة مؤقتة كقضاة ومدعين عامين ومحامي الدفاع المجاني عن الناس. إنهم سيتلقون تدريبا تطبيقيا وإرشادا من مرشدين دوليين ووطنيين لمدة سنة. بعد ذلك، سيجري تقييمهم وتعيينهم رسميا في مناصبهم. وإننا نتطلع إلى مزيد من برامج الإصلاح، مثل البرامج المكرسة للنزاهة المؤسسية، وسهولة التجاء الفقراء إلى العدالة، وقيام نظام محاكم فعالة، واتباع إجراءات أصولية، بهدف كفالة إقامة العدل بسرعة وعلى أساس النزاهة والمساواة والتجرد، مع التقيد الصارم بسيادة القانون.

ويسرنا أن نبلغ المجلس بأن الفلبين استضافت يومي ١١ و ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ زيارة رسمية لرئيس جمهورية تيمور – ليشتي خوسي راموس – هورتا. وبمناسبة تلك الزيارة تم التوقيع على ثلاثة اتفاقات ثنائية هامة بين الوزراء المعنيين، بشهادة رئيسي الفلبين وتيمور – ليشتي. وتلك الاتفاقات تشمل اتفاق تفاهم على التعاون الأكاديمي، ومذكرة تفاهم على التعاون في مجال مصايد الأسماك،

ومذكرة تفاهم بين سلك الخارجية الفلبيني ووزارة خارجية تيمور – ليشتي على تدريب دبلوماسيي تيمور – ليشتي.

إن مذكرة التفاهم بشأن التعاون الأكاديمي، التي وصفها الرئيس راموس – هورتا بأنها ”مشروعه المفضل“، تشجع على التعاون في شتى الأنشطة التعليمية، لا سيما فيما يتصل بتدريب الطلبة التيموريين على اللغة الانكليزية في الكليات والجامعات الفلبينية. ومذكرة التفاهم بشأن مصايد الأسماك تستهدف الترويج للتعاون في التنمية المستدامة لمصايد الأسماك والإدارة المسؤولة لمصايد الأسماك، فضلا عن النهوض بالتشاور المتبادل والتعاون الاقتصادي في مجالات مصايد الأسماك المتفق عليها. أما مذكرة التفاهم بشأن تدريب دبلوماسيي تيمور – ليشتي فإنها تسعى إلى إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون في تدريب وتطوير الموارد البشرية في ميدان الدبلوماسية.

في الختام، تعيد الفلبين تأكيد اقتناعها بأن تيمور – ليشتي لا تزال أحد أفضل الأمثلة للمشاريع الدولية الناجحة التي تم تصميمها من خلال تضافر الجهود التعاونية لجهات إقليمية فاعلة في الأمم المتحدة ولشركائها. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي اهتمامه بتيمور – ليشتي من أجل إبقائها على مسار التنمية والتقدم والازدهار والاستقرار باعتبارها ديمقراطية قوية تعمل في ظل سيادة القانون.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضيف إحساسي بالتعاطف والتضامن إلى المشاعر التي تم الإعراب عنها تجاه سيرجيو دي ميلو وزملائه، وهم الذين ضحوا بأرواحهم من أجل قضية من قضايا الأمم المتحدة. وكلما تكلمنا عن تيمور الشرقية فإننا نفكر فيه.

وأود أن أعرب عن تقديري للسيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام، على تفانيه في العمل وعلى الإحاطة الإعلامية المفيدة جدا التي قدمها هذا الصباح. كما إنني ممتن لمعالي السيد زكارياس ألبانو دا كوستا، وزير خارجية تيمور – ليشتي، لتأكيده عزم حكومته القوي على تحقيق الاستقرار المستدام.

منذ وقوع الحادث المؤسف في شباط/فبراير الماضي، أثبت القادة السياسيون في تيمور – ليشتي قدرتهم على معالجة الاضطرابات الأمنية بشكل أفضل. والتحسن الملحوظ الذي طرأ على الحالة الأمنية العامة هو موضع ترحيب كبير. لقد قامت القيادة المشتركة للقوات المسلحة والشرطة الوطنية بالحفاظ على النظام العام بشكل فعال. ونجحت الحكومة في إقناع الجماعة المتمردة من ”مقدمي الالتماسات“ بالاستسلام دون عنف، وهو ما أعقبه حل لتلك القضية التي طال أمدها. وهكذا تمت بنجاح معالجة أحد العوامل الأساسية المؤثرة على الحالة الأمنية في تيمور – ليشتي.

ومن أجل ضمان استقرار تيمور – ليشتي يجب أن تكون لديها القدرة الوطنية على ممارسة مهام الشرطة بنفسها. ولقد قامت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي بالاشتراك مع حكومة تيمور – ليشتي بوضع إستراتيجية لنقل مسؤوليات الشرطة على مراحل إلى قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. ونحن راضون عن التقدم المطرد المحرز في فرز واعتماد رجال الشرطة. ويجب في الوقت نفسه أن تستمر هذه العملية بحذر، وأن يصاحبها تقدم فعلي في إصلاح الشرطة الوطنية وبناء قدراتها. ينبغي أن نتجنب أية انتكاسات وأن نكسب ثقة الشعب والوثوق بهذه العملية. ولذلك فإننا نؤيد توصية الأمين العام الداعية إلى الحفاظ على القوام الحالي لقوة الشرطة في بعثة الأمم المتحدة وذلك من خلال الولاية الحالية وأن تتلقى الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي الدعم المناسب خلال الفترة الانتقالية.

إننا نقدر التطورات الايجابية التي حدثت في القطاع الأمني. ويجب علينا أيضا أن نعرب عن قلقنا إزاء الإبلاغ عن

سوء سلوك بعض رجال الجيش والشرطة، ولا سيما خلال فترة العمل تحت القيادة المشتركة. لا بد من التأكيد على أنه يتعين على أفراد المؤسسات الأمنية أن يتقيدوا بالقانون في جميع الظروف. والآن وبعد أن انتهت حالة الطوارئ فإن جميع أفراد الشرطة الوطنية يعملون تحت قيادة مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة، وعلى الحكومة أن تميز تمييزا واضحا بين دور القوات المسلحة ودور مؤسسات إنفاذ القانون. ويجب أن تكون القوات المسلحة خاضعة للمساءلة أمام الحكومة المنتخبة ديمقراطيا.

ومن أجل ضمان استمرار الاستقرار وتمهيد الطريق لسلام طويل الأمد لا بد من تطوير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وتهيئة الفرص للجميع، لا سيما الشباب. وينبغي تركيز الاهتمام على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية خلال فترة الولاية الحالية. ومن المشجع أن عددا كبيرا من المشردين داخليا قد عادوا إلى مجتمعاتهم المحلية في الأشهر الأخيرة وأنه تم بالفعل إغلاق العديد من المخيمات. والدعم الحيوي الذي تقدمه المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة هو موضع تقدير كبير. يتعين علينا الآن أن نكثف جهودنا حتى نحل أخيرا هذه المشكلة التي طال أمدها دون أن نفقد الزخم.

ومن حسن حظ تيمور – ليشتي أنها تمتلك موارد كبيرة تأتي من عائدات النفط. وفي حين أن هناك قدرا من المنطق في الاستفادة من تلك الإيرادات لتلبية الاحتياجات الطارئة القصيرة الأجل يجب النظر في الاستخدام الفعال والمخطط له بكفاءة لتلك الأموال من أجل مساهمتها في التنمية الطويلة الأجل للبلاد. وفي هذا السياق فإن الاستثمار الجيد في التعليم والتدريب وبناء القدرات للأفراد التيموريين هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي دعم وتشجيع الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص، المحلي والدولي. ومن شأن هذا أن يتيح نطاقا كبيرا من الفرص للشباب.

إن التحدي الرئيسي ومحور التركيز الأساسي فيما يتعلق بتيمور – ليشتي هما الآن ينتقلان من مرحلة مجرد الحفاظ على الأمن إلى مرحلة بناء السلام وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. إن بناء السلام الإقليمي هو عملية طويلة ومعقدة ومتعددة الأبعاد. واليابان مستعدة، إلى جانب الشركاء الآخرين، لأن تدعم الجهود الوطنية التي تبذلها حكومة تيمور – ليشتي وشعبها، اللذان هما الجهتان الفاعلتان الرئيسيتان في هذا الانتقال. ومن الضروري أن تؤخذ في الاعتبار أهمية وجود إستراتيجيات منسقة ومخطط لها. ولقد قدمت بعثة الأمم المتحدة والشركاء الدوليون حتى الآن إسهامات كبيرة في تحقيق السلام والاستقرار لتيمور – ليشتي. وإذ تحترم اليابان وجهات نظر حكومة تيمور – ليشتي فإنها ستواصل المتابعة الوثيقة للتقدم المحرز في جهود بناء السلام ووضع أنسب السبل لدعم هذه الجهود. وتتطلع اليابان إلى إدراج الإستراتيجية المتوسطة الأجل في التقرير المقبل للأمين العام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد تاريسي دا فونتورا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على العمل الذي تقومون به بصفتكم رئيس مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس وأن أعرب عن ارتياح وفد بلادي لقرار عقد جلسة بشأن تيمور – ليشتي. كما أود من خلالكم أن أرحب بوزير الخارجية زكارياس ألبانو دا كوستا وأن أعيد تأكيد التزام البرازيل تجاه تيمور – ليشتي واستقرارها وازدهارها ومستقبلنا المشترك. ومن نفس المنطلق أود أن أشكر الممثل الخاص، السيد أتول كهاري، على العرض الذي قدمه وعلى جهوده الدؤوبة لصالح تيمور – ليشتي.

قبل أكثر من شهر بقليل قام الرئيس لولا بزيارة هذا البلد الرفيق لنا والناطق باللغة البرتغالية وأتيحت له فرصة تقوية روابطنا التاريخية مع شعب تيمور – ليشتي. وقد قال في تلك المناسبة:

”إن تيمور – ليشتي تتوقع السلام والاستقرار والتنمية. ومن الضروري تهيئة الظروف التي تتيح للتيموريين تحقيق إمكاناتهم بالكامل. وبوسعهم أن يعتمدوا على البرازيل في هذا الصدد“.

بيان الرئيس لولا هذا يسلط الضوء على الجهود البرازيلية في تيمور – ليشتي. فبعد أن شاركت البرازيل مع هذا البلد منذ بداية عملية استقلاله وهي تقوم بدور نشط على الجبهة الدبلوماسية في نيويورك وقدمت إسهامات ملموسة لبعثات الأمم المتحدة في الميدان منذ عام ١٩٩٩، وهي بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية؛ والقوة الدولية في تيمور الشرقية؛ وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية؛ وبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية؛ وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. ورغم أن الراحل سيرجيو فييرا دي ميلو قد فعل ما فعله بصفته الدولية، فقد كان برازيليا وقام بدعم هذا البلد وهو في طريقه نحو الاستقلال والديمقراطية. واليوم يتصادف مرور خمس سنوات على وجه التحديد على رحيل سيرجيو و ٢٠ آخرين من زملائه في عمل إرهابي، ونحن نحيي أرواحهم.

في الوقت الحاضر، تعاون البرازيل الثنائي مع تيمور – ليشتي هو تعاون كبير ويشمل جميع المجالات، وهي التدريب القضائي والتطوير القانوني والتعليم والزراعة وبناء القدرات المهنية والتعاون العسكري ومكافحة الجوع والفقر وتدريب الدبلوماسيين والرياضة. وهناك بالفعل فريق تنفيذي للتعاون يعمل على تحديد المجالات ذات الأولوية ووضع المشاريع ذات الاهتمام المشترك لبلدينا. ويجسد مجموع هذه الجهود اثنين من المبادئ التي توجه مشاركتنا، أولا، ينبغي للإجراءات أن تعزز الاستدامة الطويلة الأجل لهذا البلد؛ وثانيا، ينبغي للوجود الدولي أن لا يقتصر على الجوانب العسكرية والشرطة بل ينبغي أن يشمل أيضا تعزيز التنمية.

ومن نفس هذا المنطلق تثق البرازيل بأن قيادة تيمور – ليشتي ستتمكن من استخدام عائدات النفط في تعزيز الرفاه العام والازدهار الطويل الأجل. ونحن نهنئ الحكومة التيمورية والأمم المتحدة على توقيع خطة لمدة خمس سنوات من أجل الحد من الفقر وتعزيز الديمقراطية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. ونحن نشعر بالتشجيع إزاء الانتهاء من وضع خطة وطنية ثانية للتنمية، والتي ينبغي اعتمادها في وقت قريب.

إن رأي البرازيل قريب من رأي الأمين العام فيما يتعلق بالعنف الشنيع الذي ارتكب بحق الرئيس جوزيه راموس – هورتا ورئيس الوزراء زانانا غوسماو في أوائل هذه السنة: وقد دل على قدرة المؤسسات التيمورية على التصدي للأزمات مع إبداء بعض أوجه الهشاشة في قطاعها الأمني. وبهذا المعنى نحن نؤيد التوصيات بالإبقاء على عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. كما نكرر مجددا فهمنا أنه يجب على الأمم المتحدة أن تبقى في تيمور – ليشتي ما دام الأمر يقتضي ذلك لئلا يكلف انسحاب سريع جديد المجتمع الدولي جميع ما استثمره في البلد. ونتفق مع الأمانة العامة على أن التأجيل الوجيز للاستراتيجية المتوسطة الأجل تحرك حكيم لكي تصبح أكثر توافقا مع الأهداف التي سيضعها التيموريون أنفسهم لتيمور – ليشتي.

ولا تضاهي المساعدة التي تقدمها أي منظمة أو دولة منفردة أخرى المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة. إن الإطار المتعدد الأطراف هو الإطار الصحيح لتوجيه الوجود الدولي في تيمور – ليشتي والارتقاء بالتعاون إلى أقصى درجة.

وستستمر الحاجة إلى دعم الأمم المتحدة في عملية الإصلاح الجارية وتعزيز القطاع الأمني.

كما ترحب البرازيل باستنتاجات لجنة تقصي الحقائق والصداقة وتعرب عن توقعاتها بأن تعالج المسائل بما يتماشى مع إرادة الشعب التيموري وحكومته في سبيل المصالحة وتحقيق العدالة.

وفي الختام، أود أن أشير مرة أخرى إلى كلمات الرئيس لولا:

”إن تيمور – ليشتي رمز، ومثال، لكفاحنا من أجل نظام عالمي متضامن وعادل. وهي تمثل الآمال الجماعية في عالم تتقاسم فيه الشعوب مكاسب التقدم المادي وتعيش في سلام وانسجام“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد غراهام (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أولا، أشارك الآخرين في تأبين سيرجيو فييرا دي ميلو وموظفي الأمم المتحدة الآخرين الذين لقوا حتفهم بصورة مأساوية في بغداد قبل خمس سنوات.

ترحب نيوزيلندا بهذه المناقشة بشأن الحالة في تيمور – ليشتي. واسمحوا لي أن أشكر وزير الخارجية السيد دا كوستا والممثل الخاص كهاري على عرضهما. كما أشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في تيمور – ليشتي.

إن نيوزيلندا شريك إقليمي وبلد صديق لتيمور – ليشتي. ونحن ملتزمون بمساعدة الحكومة والشعب عن طريق الآليات المتعددة الأطراف والآليات الثنائية. ونؤيد بقوة ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وضرورة وجود مستدام للأمم المتحدة من أجل مساعدة تيمور – ليشتي. وهناك تحديات طويلة الأمد تواجه تيمور – ليشتي وتتمتع الأمم المتحدة بوضع فريد لكي تساعدها من أجل الاعتماد على نفسها وتضمن أن المكاسب الثمينة لن تضيع.

ولا يزال يتعين القيام بالكثير، لكن مما يشجعنا التقدم الذي يجري إحرازه في تيمور – ليشتي في أعقاب الانتخابات التي عقدت في السنة الماضية. وكما لُخص في تقرير الأمين العام، كان هناك عدد من التطورات الإيجابية على مدى الشهور الستة الماضية. ونهنئ الحكومة والشعب على تصديهما الفعال للأزمة التي نجمت عن محاولة اغتيال القيادة في شباط/فبراير.

ومع ذلك، فتقرير الأمين العام يتطرق إلى مجالات ذات اهتمام مباشر لدى نيوزيلندا. أولا، في مجال الشرطة، نحن نقرّ بأهمية الانتقال التدريجي للمسؤوليات من الشرطة التابعة للأمم المتحدة إلى قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. والمعايير المستخدمة لتقييم حالة استعداد قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي ينبغي أن تساعد في كفالة استعدادها. كما ينبغي أن تساعد هذه المعايير على تحديد المجالات التي قد تحتاج إلى مزيد من الدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي والآخرين من أجل تعزيز قدرات قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. ونظرا لأهمية تلك العملية، ينبغي عدم استعجالها. ويتعين الانتباه بحرص شديد لوضع المعايير المناسبة التي يمكن قياسها.

كما نرى أن مجال تدريب الشرطة بحاجة إلى اهتمام مشابه من أجل كفالة أن تكون المساعدات من الأمم المتحدة والمساعدات الثنائية منسقة ومنسجمة. وينبغي الاتفاق على نموذج شرطة واحد كنقطة انطلاق. وتستدعي تلك المسائل اهتماما خاصا من مفوض الشرطة عندما يُعيّن أو تُعيّن.

ومجال آخر يبعث على القلق يتعلق بمشاركة الجيش الوطني في حفظ الأمن العام. فنحن نرى مخاطر في ذلك،

خصوصا وأن المؤسسات الأمنية لا تزال في طور النمو. وعلاوة على ذلك، وجود ادعاء بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وتصور بأنه ليست هناك مساءلة، يمكن أن يقوضا بشكل خطير الإسهامات الإيجابية التي يمكن أن يقدمها الجيش. ونحن قلقون على نحو خاص إزاء الإشارة في تقرير الأمين العام إلى حالات التهديدات التي وجهها أفرد من الجيش إلى موظفي الأمم المتحدة، وكذلك التقارير عن الإفراط في استخدام القوة والترويع من جانب أفراد القيادة المشتركة، إبان عمليات إلقاء القبض. ونؤكد لقيادة الشرطة والجيش وحكومة تيمور – ليشتي على أهمية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وكفالة أن تتم معالجة الانتهاكات على نحو مناسب. ولا بد من بذل كل جهد لمحاربة مفاهيم الإفلات من العقاب. وأرحب، على وجه الخصوص، بملاحظات الوزير دا كوستا في هذا الصدد.

كما نأمل أن يحرز تقدم في استعراض القطاع الأمني، ولا نزال نرى أنه من الأساسي جدا كفالة استقرار طويل الأجل في تيمور – ليشتي. ونشجع الحكومة و بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي على مواصلة جهودهما في ذلك الصدد.

وأورد الأمين العام خططا عن أنه سيقدم في تقريره المقبل إستراتيجية متوسطة الأجل يُتفق مع الحكومة عليها وتتضمن نقاطا مرجعية ومؤشرات لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. وذلك سيساعد جميع أصحاب المصلحة على إجراء تقييم أفضل لأداء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وسيوفر الاستنارة للقرارات المتعلقة بالتغييرات المستقبلية في ولايتها.

وفي الختام، نحن مستمرون في تقديم دعمنا وتشجيعنا لقادة تيمور – ليشتي وشعبها، وكذلك السيد كهاري وفريق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. ونتطلع إلى الزيارة التي سيقوم بها إلى نيوزيلندا في وقت لاحق من هذا الشهر رئيس الوزراء غوسماو والوزير دا كوستا ووزراء آخرون. كما نشكر مجلس الأمن على دعمه المستمر لتيمور – ليشتي، ونحن ممتنون، بصورة خاصة، لقيادة جنوب أفريقيا في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد جولدزيناوسكي (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن حكومة بلدي، أود أن أحيي ذكرى أيضا موظفي الأمم المتحدة الاثنين والعشرين، بمن فيهم سيرجيو فييرا دي ميلو، الذين قتلوا قبل خمس سنوات في الهجوم الإجرامي الشرير على مبنى الأمم المتحدة في بغداد. لقد التقيت لأول مرة بسيرجيو في ديلي بتيمور – ليشتي منذ سنوات عديدة خلت وعملت مديرا لمكتبه لفترة وجيزة عندما تولى في الأول منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. لقد كنت في بغداد في تلك الأيام المخيفة عندما وقع الهجوم.

إن البعض يقدمون أسمى التضحيات خدمة للسلام. أما الباقون منا، فعلينا أن نكرس أنفسنا لاستكمال مهامهم التي لم تنجز. ولذلك، فمن المناسب أن يعود المجلس إلى الحالة في تيمور – ليشتي في هذه الذكرى السنوية. وترحب أستراليا بفرصة المشاركة مرة أخرى في مداولات المجلس.

وأود أن أسجل رسميا تأييدي للملاحظات التي سمعتها اليوم من وزير خارجية تيمور – ليشتي والسيد كهاري.

وخلال المداولات الأخيرة التي أجريت في شباط/فبراير، دعت أستراليا وآخرون تيمور – ليشتي إلى تحمل مزيد من المسؤولية عن مستقبلها عن طريق الإصلاح السياسي والاقتصادي وتطوير القطاع الخاص وتوفير الرعاية

الصحية والتعليم والإسكان. وأثلجت صدورنا الجهود التي بذلتها تيمور – ليشتي على مدى الشهور الستة الماضية والتقدم المحرز فيما يتعلق بعدد من التحديات التي طال أمدها، بما في ذلك مسائل المشردين داخليا ومقدمو الالتماسات التي ذكرها آخرون. وقد ردت حكومة تيمور – ليشتي بسرعة وعلى نحو إيجابي وفعال على الهجومين المروعين بالنيران على الرئيس راموس – أورتا ورئيس الوزراء غوسماو، اللذين وقعا في ١١ شباط/فبراير. وعملت مؤسساتها المدنية والعسكرية معا وأخذت على عاتقها المسؤولية الأساسية عن الرد على هذين الهجومين. كما ينبغي أن نشيد بمواطني تيمور – ليشتي على وحدتهم في أعقاب هذين الهجومين.

وتود أستراليا أن تشيد أيضا بالجهود التي يبذلها شركاء تيمور – ليشتي، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي تحت القيادة القديرة للغاية للسيد أتول كهاري. إن الدعم المتواصل الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي إلى حكومة تيمور – ليشتي هو الذي يهيئ البيئة التمكينية ويحقق الاستقرار المطلوبين لمساعدة الحكومة على المضي قدما في هذا الشأن، كما تفعل الآن.

وفي حين تحرز تيمور – ليشتي تقدما جيدا، يوضح تقرير الأمين العام (S/2008/501) أن تيمور – ليشتي ستحتاج إلى الدعم القوي والمستمر من جانب الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين. ومن وجهة نظر أستراليا، أن هذا لا يرد بشكل أوضح مثلما يرد في قطاع الأمن؛ وقد أشار جميع المتكلمين السابقين إلى هذا الأمر. ونلاحظ أن الأمم المتحدة تعمل مع حكومة تيمور – ليشتي من أجل كفالة التسليم السلس لمسؤوليات أعمال الشرطة، ونرحب بالمعايير التي وضعتها تيمور – ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لقياس مدى استعداد الشرطة الوطنية على الاضطلاع بمسؤوليتها. ومع ذلك، نشجع بقوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وتيمور – ليشتي على ضمان الاضطلاع بتسليم المسؤوليات وفقا لإنجاز تلك المعايير بدلا من اتباع جدول زمني محدد. ولا ينبغي التهوين من شأن التحديات التي تواجهها الشرطة، والتي ستحتاج إلى سنوات عديدة لمعالجتها. وريثما يتم تعزيز قوة الشرطة بشكل كبير، فإنه من الأهمية بمكان الحفاظ على وجود قوي ومستمر للأمم المتحدة يرتكز عليه الأمن. وبدون تحقيق ذلك، تتعرض المكاسب الأخرى للخطر.

وأستطيع أن أؤكد للمجلس أن أستراليا ستظل تشارك وتضطلع بدور كبير في مساعدة تيمور – ليشتي: أولا، من خلال قيادتنا للقوة الدولية لتحقيق الاستقرار، بالدعم القوي من جانب نيوزيلندا؛ وثانيا، من خلال الدور الذي نضطلع به بوصفنا شريكا إنمائيا رائدا لتيمور – ليشتي؛ وأخيرا، من خلال المشاركة المعززة لأستراليا في السنوات القادمة فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى قوة الشرطة والقوات العسكرية لتيمور – ليشتي.

وبينما تنتقل تيمور – ليشتي بشكل متزايد بفكرها نحو مواجهة التحديات الأمنية والإنمائية على المدى الأطول، يجب أن يظل المجتمع الدولي ملتزما ومتسقا على نحو كامل في هذا الشأن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس ٢٠٠٨، وأن أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في تيمور – ليشتي. كما نهنئ السفير لي ليونغ مينه، الممثل الدائم لفييت نام، على رئاسته الناجحة لمجلس الأمن لشهر

تموز/يوليه ٢٠٠٨. وينضم وفد بلادي إلى الآخرين في الترحيب بفخامة السيد زاكارياس ألبانو دا كوستا، وزير خارجية تيمور – ليشتي. ونود أن نعرب عن تقديرنا للسيد دا كوستا لحضوره هذه المناقشة المفتوحة ولتقديمه رؤية متعمقة وقيِّمة للتطورات الجارية في تيمور – ليشتي.

كما يود وفد بلادي أن يشكر الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2008/501)، والسيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام المعني بتيمور – ليشتي على إحاطته الإعلامية التي قدمها عن الحالة في ذلك البلد.

إن أحداث ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ التي شهدت الهجمات التي شنت على الرئيس خوسيه راموس – أورتا ورئيس الوزراء زانانا غوسماو لم تهز شعب تيمور – ليشتي فحسب، بل أيضا المجتمع الدولي بأكمله، ولا سيما البلدان المجاورة مثل ماليزيا. وقد أعرب الكثيرون عن قلقهم بأن هذا قد يقضي على التطورات الإيجابية الكثيرة التي تحققت في تيمور – ليشتي بينما تبدأ في الانتقال خارج وضع ما بعد انتهاء الصراع. إن رد الفعل السريع من جانب حكومة تيمور – ليشتي، بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، في تناول الوضع ومنع الحادث من الانزلاق نحو المزيد من أعمال العنف وعدم اليقين، جدير بالثناء ويبرهن على أن شعب تيمور – ليشتي يرغب في تحقيق السلام والاستقرار في بلده. ويجب أن يحترم المجتمع الدولي تلك الرغبة ويدعمها، وفي هذا الصدد ينبغي أن يعمل بشكل جماعي من أجل أن يصبح تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في تيمور – ليشتي حقيقة دائمة.

ويسرنا أن نلاحظ من التقرير ومن الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص أن تقدما كبيرا قد أُحرز في مجالات كثيرة، بما فيها إصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون وأسلوب الحكم، والمصالحة السياسية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولكن يبقى الكثير الذي ينبغي عمله لتعزيز تلك المجالات، من أجل تفادي الانزلاق إلى وضع من عدم الاستقرار. وتشجعنا الخطوات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي ومنظومة الأمم المتحدة، بوجه عام، والشركاء الدوليون في تنفيذ الحلول طويلة الأجل للتحديات التي تواجهها تيمور – ليشتي.

ونلاحظ أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي كانت فعالة في الاضطلاع بولايتها. ونثني على الممثل الخاص للأمين العام على العمل الشاق الذي قام به، بالاشتراك مع حكومة تيمور – ليشتي وشعبها، لضمان أن يسود السلام والاستقرار في البلد؛ وفي رأينا أن هذا الأمر ضروري لتنمية البلد. ولا نزال ندعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. ونتفق مع الملاحظة التي أبداها الأمين العام المتصلة بتجنب التعديل السريع لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وقوامها في الوقت الحالي. كما نتفق أيضا مع وجهة النظر التي أبداها الأمين العام في تقريره والنتائج التي توصلت إليها بعثة الخبراء الموفدة إلى تيمور – ليشتي فيما يتعلق بالشرطة (انظر S/2008/329) بشأن الحاجة إلى بذل الجهود على المدى الطويل لتوفير قوة الدفع المناسبة لعملية إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما فيما يتعلق بإعادة تشكيل قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، وإدماج سيادة القانون بشكل مناسب، وتنفيذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإقامة مؤسسات ديمقراطية وأسلوب حكم ديمقراطي على نحو فعال ومستدام.

وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تستمر المؤسسات الوطنية في تيمور – ليشتي في الاضطلاع بدورها، وأن يتاح لها الوقت الكافي، بتوجيه من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، من أجل تمكين تلك المؤسسات من الاضطلاع على المستوى الوطني بجميع الإصلاحات والبرامج

التي تنفذها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. ويضمن ذلك أن يتاح للإصلاحات والمشاريع التي يُشرع في تنفيذها فرصة أفضل للاستمرار فيما بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

ويؤمن وفد بلادي بقوة أن تَحوّل تيمور – ليشتي الناجح نحو تحقيق السلام والاستقرار سيتطلب الالتزام والمساعدة المستمرين من جانب المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لإعادة التأكيد على دعم ماليزيا المستمر لتيمور – ليشتي وتعاونها معها، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وقد كانت شرطة ماليزيا من أوائل وحدات الشرطة التي تم وزعها في تيمور – ليشتي تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي في أعقاب القلاقل التي حدثت في عام ٢٠٠٦، ولا تزال تشكل ثاني أكبر وحدة شرطة تعمل تحت قيادة البعثة. ولا تزال ماليزيا تقدم المساعدة في تنمية الموارد البشرية للمسؤولين من حكومة تيمور – ليشتي من خلال برنامجنا للتعاون التقني.

في الختام، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للسيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام المعني بتيمور – ليشتي، وللسفير دوميساني كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا ورئيس فريق الاتصال المعني بتيمور – ليشتي، على توليهما قيادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وفريق الاتصال، على التوالي، وأن أهنئهما على ما يبذلانه من جهود في العمل عن كثب مع حكومة تيمور – ليشتي وشعبها والمجتمع الدولي من أجل ضمان إحراز المزيد من التقدم في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في تيمور – ليشتي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد لوبو دي ميسكيتا (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة. أبدأ بياني بالترحيب بوزير خارجية تيمور – ليشتي، السيد زاكارياس دا كوستا، وبالإعراب عن تقديرنا لمساهمته القيمة للغاية في مناقشة اليوم.

كما أود أن أشكر أيضا الأمين العام على آخر تقرير له عن الحالة في تيمور – ليشتي (S/2008/501). كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد أتول كهاري، على عرضه الممتاز. وأغتنم هذه الفرصة لكي أنقل إلى السيد كهاري تقدير حكومتي العميق للعمل الذي يضطلع به في تيمور – ليشتي. كما تشيد البرتغال بجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي على تفانيهم وإنجازاتهم.

تتفق البرتغال مع التحليل المتوازن والعملي والدقيق للأمين العام عن الحالة العامة السائدة في البلد. ويسرنا أن نؤكد على الإنجازات الكثيرة التي حققها شعب تيمور – ليشتي. ونكرر الأهمية القصوى لوجود المجتمع الدولي والتزام المستمرين، لا سيما البعثة المتكاملة، في المساعدة على توطيد الاستقرار السياسي وتبني المصالحة الوطنية والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في البلد. ونود أن نشدد، مثلما فعلنا في مناسبات سابقة، على حقيقة أن الجهود الجماعية للمجتمع الدولي لن تنجح إلا إذا اتسمت بالاتساق مع الإرادة السيادية للشعب التيموري.

وتثني البرتغال على الدور الذي اضطلعت به مؤسسات الدولة والحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع برمته أثناء وعقب الأحداث المروعة في شباط/فبراير ٢٠٠٨. وحقيقة أن البلد لم ينجر إلى هاوية أزمة كبرى لعلامة مشجعة على النضج المؤسسي المتنامي وعلى ثقة الشعب في المهمة الوظيفية لآليات الدولة. ومما يستحق الثناء على وجه التحديد العمل الحازم الذي قامت به الحكومة في التصدي

لمسائل الملتمسين من القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية ومسائل الأشخاص المشردين داخليا.

وفي ذلك السياق، نشجع حكومة تيمور – ليشتي على إدماج تدابير من قبيل سلال التعويض المالي للأشخاص المشردين داخليا والملتمسين في استراتيجية اقتصادية مستدامة على الأمد البعيد تستهدف تخفيض الفقر؛ وخلق فرص العمل والأنشطة المدرة للدخل، لا سيما للشباب؛ وتطوير آليات للحماية الاجتماعية. وتلك التسويات المالية يجب أن تستكمل أيضا بمبادرات لكفالة المصالحة الدائمة.

وبالإضافة إلى كفالة السلام والأمن، تضطلع البعثة المتكاملة بدور ذي أهمية قصوى في دعم سلطات تيمور – ليشتي في جهودها للتغلب على التحديات الرئيسية، مثل استعراض قطاع الأمن وإصلاحه، والتحسين الشامل لمؤسسات القطاع العام، وتقوية العدالة.

علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالإصلاح الشامل لقطاع الأمن، يشكل التعاون بين القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية والشرطة الوطنية لتيمور الشرقية العنصر المحوري الذي يجب تعزيزه للسلام والاستقرار في البلد. وفي ذلك السياق، تدعم البرتغال النقل التدريجي لمهام الشرطة من البعثة المتكاملة إلى قوة الشرطة الوطنية على أساس قدرات قوة الشرطة التشغيلية وليس على أساس مواعيد زمنية مصطنعة. لذلك من المهم كفالة حصول قوة الشرطة على القدرة اللازمة والتدريب الكافي، لا سيما من خلال المساعدة المقدمة من البعثة المتكاملة والمساعدات الثنائية.

منذ عام ١٩٩٩، خصصت البرتغال ٤٤٢ مليون يورو لبند المساعدة الإنمائية الرسمية لتيمور – ليشتي وركزت تعاونها على المجالات الحاسمة مثل العدالة والتعليم. وتعاوننا يمتد إلى مجالات أخرى كثيرة استجابة لطلبات من السلطات الوطنية لتيمور – ليشتي، وهو موجه نحو المساعدة على الترويج لثقافة الحكم الديمقراطي وتعضيد سيادة القانون وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، مع كفالة الأخذ في الوقت ذاته بنهج منسق للجهود التعاونية.

وإلى جانب المساهمة الثنائية الهامة تلك في التعاون مع تيمور – ليشتي، يلتزم بلدي التزاما تاما بدعم البعثة المتكاملة في جهودها لتنفيذ ولايتها. والبرتغال تساهم في البعثة المتكاملة بأفراد الشرطة ووحدة شرطة نظامية تؤدي مهامها في ديلي وضواحيها، وتساهم أيضا بموظفين مدنيين، ليصل مجموع ما تساهم به من أفراد إلى ٢٠٠ فرد تقريبا. وبلدي، باعتباره أكبر متبرع ثنائي لتيمور – ليشتي وأكبر مساهم بالشرطة في البعثة المتكاملة، فإنه يفخر بتمكنه من مساعدة شعب تيمور – ليشتي في جهوده لتوطيد الديمقراطية والتنمية في البلد.

قبل أن أختتم، أود أن أشدد على الدعم والتضامن الهام الذي تبديه بلدان الجماعة الناطقة بالبرتغالية تجاه تيمور – ليشتي في مجالات العمل والتعاون على الصعيدين السياسي والدبلوماسي.

أخيرا، لا يسعني أن أنهي ملاحظاتي من دون الإعراب عن مشاركتي في الإشادة بذكرى سيرجيو فيرا دي ميلو، الصديق العظيم لشعب تيمور، ورمز القيم السامية للأمم المتحدة ومبادئها. وبعد أن تشرفت بلقائه في تيمور – ليشتي فإنني على يقين بأنه مفتَقَد هناك بشدة بقدر ما هو مفتقد هنا اليوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. واستنادا إلى التفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس إلى مواصلة مناقشتهم للمسألة في مشاورات غير رسمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.